

أكدت ضرورة تشريع قانون محكمة الأسرة لما له من أهمية في حل قضايا الأسرة

# عذراء الرفاعي: المحامية هي سيدة المجتمع الأولى وأثبتت كفاءتها مقارنة بزميلها المحامي ونحتاج إلى وزارة جديدة تنظم الشؤون الأسرية وتدعمها

دانيا شومان

المحامية عذراء الرفاعي تحمل همّ المرأة المعنفة وحقوقها الاجتماعية، وتبرز ذلك من خلال عملها كمحامية، بل وككاتبة أيضاً. المحامية الرفاعي صاحبة قضية وتأمل بل تطالب بإنشاء مراكز إيواء للمعنفات وترى أنها قضية يجب ان يلتفت إليها المجتمع وان تتغير القوانين ويتم تعديلها لتحمي المرأة من العنف، وخاصة العنف الأسري. وترى الرفاعي ان المحامية هي سيدة المجتمع الأولى، كونها أكثر دراية بأمور الحياة المعاصرة والمشاكل التي تحيط بها من جميع النواحي، فهي تخالط فئات المجتمع وتطالع وتقرأ في جميع ما يخص الحياة وتترافع بكل أنواع القانون، بل ترى ان المحامية أثبتت حضورها امام زميلها المحامي الرجل وتفوقت عليه، وإلى تفاصيل اللقاء:



المحامية عذراء الرفاعي



(انور الكندري)

المحامية عذراء الرفاعي متحدثة إلى الزميلة دانيا شومان

قلت ذات لقاء ان الطلب على المحامية من قبل الموكلين اكثر من الطلب على المحامي الرجل بدليل حضورها القوي في المحاكم، هل ما زالت المحامية حتى الان الأكثر طلباً؛ ولماذا؟

● المحامية هي سيدة المجتمع الأولى، كونها أكثر دراية بأمور الحياة المعاصرة والمشاكل التي تحيط بها من جميع النواحي، فهي تخالط فئات المجتمع وتطلع وتقرأ في جميع ما يخص الحياة وتترافع بكل أنواع القانوني، فهي قياساً بغيرها من النساء لها دراية شاملة بالأمور، لذلك دوماً تحظى بمناصب مهمة في الدول المتقدمة.

ولما كانت المحامية تمتاز بالقدرة على الوصول إلى جميع الفئات العمرية من قبل الجنسين، فقد تميزت عن المحامي الرجل وأصبحت أكثر اطلاعاً ودراية بالأمور الدقيقة التي تخص موكليها، وحيث ان المحامية أثبتت وجودها في قاعات المحكمة، فان بصمتها واضحة في قاعات المحكمة وحضورها مميز في جميع مجالات العمل. لا نخفي قبل 15 عاماً كانت نظرة المجتمع للمرأة المحامية مختلفة عن الوضع الحالي، إلا ان ذلك لم يمنعها من ان تتواجد في المحاكم وأقسام الشرطة والسجون لتصبح أسماء المحاميات رائنة في كل مكان.

ولكن البعض يقول ان مهنة المحاماة شاقة بالنسبة للمرأة، وهذا الأمر دفع بعض المحاميات إلى تركها والعمل في القطاع الحكومي.. هل هذا صحيح؟

● لا يوجد عمل غير شاق، ولابد ان يكون هناك إخلاص في العمل الذي يشرف عليه الانسان، إلا ان التوازن هو سر نجاح وتقديم المحامية أو المحامي أو الموظف، فبيد الإنسان إدارة أمور حياته ليستطيع ان ينجح ويرتقي.

فسي إحدى محاضراتي في القيادة المهنية وكسر حواجز العمل للسيدات ذكرت للمندوبات ان من غير ترتيب جدول الأعمال اليومي والأسبوعي والشهري لن يتمكن الإنسان من النجاح، وبالفعل بعد الدورة وتواصلت مع مندوباتي

أشرن لي ان النجاح يبدأ بترتيب وتوازن الأعمال الحياتية وتقسيمها بطريقة منصفّة، أما من لا يقدم على عمل التوازن الحياتي فسيخسر نجاحه وصحته بعد مرور فترة من الزمن، لذلك وجدنا في السنوات السابقة عدم إقدام القانونيات على إكمال مسيرة العمل في المحاماة، أما حالياً فبالعكس نجد النساء أكثر رغبة في مواصلة مسيرة العمل في مهنة المحاماة.

للتواصل: d.chouman@alanba.com.kw

قمت بتبني قضية المرأة المعنفة.. هل توجد لدينا ظاهرة

نساء الكويت دائماً ما انطبق عليهن القول انهن شقائق الرجال، فقد كن دوماً مع إخوانهن الرجال يدا بيد وجهداً بجهد من أجل النهوض بهذا الوطن، كم من امرأة تعبت واجتهدت وتميزت حتى صارت كأنها وزير بلا حقيبة، رغبة في إلقاء الضوء على مثل هذه التجارب الناجحة والبناءة، ومن أجل وضع نموذج يحتذى امام فتيات كويت اليوم حتى يقتدين بهن في حياتهن فيما يتعلق بالتعليم والعمل وسائر دروب النجاح، كانت هذه الصفحة «وزيرات بلا حقيبة» صفحة متخصصة نتعرف من خلالها على رائدات ومختلفات ومميزات، كل في مجالها، قامت كل واحدة منهن مقام وزير دون ان تحمل حقيبة، وساهمت بعملها، بعلمها، بتميزها، أو بنشاطها في خدمة بلدها الكويت، بل ساهمت في تغيير المجتمع إلى الأفضل.

نستعرض خلال هذه الصفحة أحاديث سيدات مميزات يروين تجاربهن الخاصة، على شكل تاريخ مختصر لقصة تميز بطلتها امرأة مميزة جداً.

## للتواصل مع الصفحة

«وزيرات بلا حقيبة» صفحة أسبوعية تستضيف فيها إحدى السيدات اللاتي يعتبرن نجوماً فوق العادة، ممن لهن بصمات واضحة في خدمة مجتمعهن.

للتواصل: d.chouman@alanba.com.kw

الاحتياجات الخاصة وعن حقوق المواطن سواء كان ذكراً أو أنثى، وتحدثت عن أن الكويت من أفضل ثلاث دول عربية في إعطاء المرأة حقوقها، وشرحت ذلك بالقوانين التي تمتلكها المرأة، لكن لم تتمكن المرأة من تلك القوانين. الدستور الكافي لكامل حقوقها على قدم المساواة بينها وبين الرجل وتوجد قوانين مدنية وضعية مكنتها من حقوقها، إلا أنني نوهت في جميع مقالاتي إلى ان ما يمنع المرأة من الاستمتاع بحقوقها هو جعلها بالقانون وعدم وجود الوسائل الكفيلة لتمكينها من حقوقها والانتقال بها من الواقع النظري إلى الواقع العملي وذلك عن طريق اللجوء إلى القوانين الكويتية والمواثيق الدولية والتطبيقات القضائية التي مكنتها لتفعيل تلك الحقوق.

العنف ضد المرأة؟ وكيف؟ وكما النسبة؟ ● العنف الممارس ضد المرأة هو الأكثر عالمياً من العنف ضد الرجل كونها الحلقة الأضعف، حيث أنه وفق آخر إحصائية لوزارة العدل لعام 2010م أفادت الإحصائية بان متوسط عدد قضايا العنف والإعتداء ضد المرأة في الكويت خلال العشر سنوات الماضية بلغ 368 قضية في كل عام، أي إنه لا يمضي يوم لا تتعرض فيه المرأة لاعتداء أو عنف وفق ما سجل، وما خفي كان أعظم لوجود حالات معرصة للعنف ترفض تسجيل بلاغ بذلك خوفاً من عدة أمور لا نستطيع تحديدها، لكننا نرى أن الموروث الاجتماعي وعاداتنا وتقاليدنا هي التي تمنعنا من القيام بذلك.

برأيك ما الحل لوقف العنف ضد المرأة؟ والا تكفي القوانين الحالية؟

● لكي نوقف العنف نحتاج من المشرع إلى أن يقدم على تغيير بعض نصوص القانون، وإضافة تشريعات محاربة للعنف والتحرش الجنسي، وتغليظ عقوبة من يمارس العنف ضد المرأة، وعلى الدولة أن تقوم بوضع سياسات وخطط وطنية لمحاربة العنف عامة وضد المرأة خاصة من خلال إنشاء أجهزة حكومية مختصة ووضع تدابير حيز التنفيذ واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للتصدي لظاهرة العنف.

أنت كاتبة مقال ودائماً ما تركز مقالاتك على قضايا المرأة والمطالبة بحقوقها، ولكن ألم تحصل المرأة على حقوقها كاملة؟ وما الذي ينقصها؟

● لم أركز على المرأة فقط، بل إنني أركز أيضاً على طرح ما يهم المجتمع الكويتي من قوانين وأوضاع ما هي القوانين الموجودة والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها ومدى الالتزام بتفعيل تلك القوانين، وهل تم تنفيذها بالفعل أم أنه مازال هناك ليس في تنفيذها أو أن المشرع الكويتي يحتاج إلى تعديل بعض القوانين أو تشريع قوانين، فتحدثت عن ذوي

طالب بإنشاء مراكز إيواء للمعنفات.. أقصد النساء اللاتي يتعرضن للعنف.. هل يمكن ان يتحقق هذا الحلم؟ ● هناك حكمة دائماً أريدها عندما أنجز عملي «المهارة» أن تصيب هدفاً لا يمكن لأحد أن يصيبه، والعبرة أن تصيب هدفاً لا يمكن لأحد أن يراه، وهذا ما سنلمسه في مراكز النساء المعنفات.

ذكرت في إجاباتي السابقة إحصائية العنف وأريدها لك مرة أخرى، العنف ضد النساء ظاهرة عالمية، فلذلك من المهم الصحة العالمية أضافت في إحدى دراساتها بان من (15٪) إلى (71٪) من النساء أبلغن عن تعرضهن للعنف في مرحلة من مراحل حياتهن لعنف جسدي أو جنسي مارس ضدهم من أشخاص يعاشرون، وتلك الحقيقة تختبئ من مراحل حياتهن خطيرة يجب الحد منها.

ما رأيك بتجربة المرأة الكويتية في البرلمان؟ ● لا يخفى أن المرأة الكويتية أثبتت كفاءتها في جميع المجالات، إلا أن ما يمنعها من دخول البرلمان سواء سابقاً أو حالياً الأزمات والتوترات السياسية ما جعل مشاركة المرأة في

بها. - عدم وجود تشريع صريح في قانون الجزاء أو قوانين أخرى تحمي المرأة من العنف الأسري. - الشعور بالذنب (إذا ما تم تفكيك الأسرة). - الخجل. - الأمل.

ماذا يمكن للضحية ان تفعل في مثل هذه الظروف؟ ● في ظل غياب مراكز الإيواء فليس امام الضحية سوى:

1- الهروب من المنزل، مما يقترب عليه قيام الأسرة بتقديم بلاغ تغيب، والخوف من الفضيحة والعار والملاحقة الأسرية التي ستكون نهايتها إذا ما وقعت الضحية بيد الأسرة الضرب حتى الموت أو إحداث عاهة أو الحبس.

2- الانتحار. 3- الأمراض النفسية المرهقة للأسرة، وكذلك الخوف من العار والأمراض النفسية التي قد تؤثر على الأسرة والبنات مما يؤخر زواجهن.

4- التفكك الأسري والطلاق. 5- الانحلال الاجتماعي. 6- ضعف العلاقات الاجتماعية.

وماذا يمكن ان تتفكر مراكز الإيواء بالنسبة للمعنفة؟

● طبعاً في ظل وجود مراكز إيواء سيكون هناك أكثر من شيء يتم منحه للضحية وتقديمها لها وهي كالتالي:

1- دراسة حالة الضحية: - تلقي البلاغ من الضحية المعنفة ودراسة حالتها لتلقي العلاج قبل أن تقدم على فعل غير صحيح، وبالطريقة الصحيحة عالجتنا مشاكل الفضيحة العائلية.

2- تقديم الإرشاد: - النفسي - الاجتماعي - الأسري - وكيفية علاج المشكلة.

3- «الإصلاح» - تقديم حل وهي أفضل طرق لحل المشاكل الأسرية ودياً بعيداً عن مراكز الشرطة والمحاكم.

4- التأهيل الاجتماعي: عن طريق علاج المعنف من أو يعنف إلى جلسات فردية أو جماعية.

5- الإيواء المؤقت: ويتم عند تعذر معالجة المشكلة أو وجود خطر على الضحية.

ما أسباب العنف؟ ● الضغوط الحياتية والاقتصادية والتفكك الأسري من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة العنف داخل الأسرة، مع وجود بعض المفاهيم المجتمعية الموجودة أعطت مشروعة للرجل بان يمارس العنف ضد المرأة، كما أن بعض القوانين والمؤسسات تميز وجود النظرة النمطية للمرأة مع عدم وجود قانون رادع يحمي المرأة من العنف الأسري.

## المرأة ستعود أكثر

## قوة في المجالس النيابية القادمة

## قضايا العنف ضد

## المرأة تبلغ 368

## قضية سنوياً

## الضغوط الحياتية

## والاقتصادية

## والتفكك الأسري

## من أهم أسباب

## زيادة العنف داخل

## الأسرة

## يجب تغليظ عقوبة

## من يمارس العنف

## ضد المرأة وعلى

## الدولة أن تقوم

## بوضع سياسات

## وخطط وطنية

## لمحاربة العنف

## عامة ضد المرأة

## خاصة

## ما يمنع المرأة من

## الاستمتاع بحقوقها

## هو جهلها بالقانون

## وعدم وجود

## الوسائل الكفيلة

## بتمكينها من

## حقوقها والانتقال

## بها من الواقع

## النظري إلى الواقع

## العملي